

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل بعنوان

التحديات المواجهة لرياديات الاعمال في محافظات غزة و آليات التغلب عليها

مقدم لمؤتمر المرأة الفلسطينية بناء و ادوار في ظل التحديات

المنعقد في كلية التربية بتاريخ 2017/3/26م

إعداد

ا/ خلود عطية الفليت
محاضرة في كلية التجارة
0599792146
krehan@iugaza.edu.ps

ا/ سماح ديب الصفدي
استشاري تطوير أعمال
0598885112
samahsafdi@hotmail.com

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التحديات المواجهة لرياديات الاعمال في محافظات غزة و آليات التغلب عليها، بالإضافة الى تقديم حلول قابلة للتطبيق للتخفيف من حدة هذه التحديات، وكان سؤال الدراسة الرئيس: ما هي التحديات التي تواجه رياديات الاعمال العاملات في قطاع غزة؟ وماهي آليات التغلب عليها؟ و ظهرت أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أنها موجهة لقطاع حديث على المجتمع الفلسطيني وهو قطاع النساء الرياديات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يلائم المشكلة محل الدراسة، وتم الاعتماد على المسح الشامل في توزيع الاستبيان وعدد المشاريع الريادية(25) مشروع من مختلف القطاعات، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: تبين أن غالبية المشاريع الريادية هي مشاريع انتاجية لملائمتها لمهارات الرياديات. و ينقص الرياديات الكثير من الدورات التدريبية في مجال الادارة و المالية ، و يحتجن إلى برامج تأهيلية ليستطعن إدارة مشاريعهن بشكل جيد. كما أن قانون الاستثمار الفلسطيني لا يقدم أي تشجيع للرياديات. وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات منها: تنصح الباحثين الرياديات بضرورة الحصول على برنامج تدريبي متكامل قبل البدء بتنفيذ المشروع و اكتساب مهارات إدارة المشروع يشمل (إدارة الوقت و إدارة المشاريع، ومسك الدفاتر ، ومهارات التسويق، و إدارة المنزل). و تقترح الباحثات على مؤسسات الاقراض وضع برنامج خاص برياديات المشاريع وان يقدم تسهيلات ائتمانية لهن بشروط ميسرة. و على الجهات المعنية من الحاضنات دراسة احتياجات الرياديات التدريبية وتقديمها لهن حتى يستفدن منها.

Abstract

This study aimed to identify the challenges faced to Raadiat business in the provinces of Gaza and overcome mechanisms, in addition to providing viable solutions to mitigate these challenges, and it was a question the study PRESIDENT: What are the challenges facing Raadiat business workers in the Gaza Strip? What are the mechanisms to overcome them? And appeared importance of this study Highlighting on it was directed at the Gaza interview on Palestinian society, a women entrepreneurs sector, the study relied on the descriptive and analytical approach because it fits the problem under study, has been relying on a comprehensive survey in the distribution of the questionnaire and the number of pilot projects (25) project from various sectors, the study reached several conclusions, including: show that the majority of the It shows that the majority of the pilot projects is the productivity of the suitability of the skills of entrepreneurs projects. And it bent a lot of entrepreneurs Training Courses in the field of administration and finance, and in need of rehabilitation programs are able to manage their businesses well. The Palestine Investment Law does not provide any encouragement to Raadiat. The study found a number of recommendations including: the researchers recommend that entrepreneurs need to get an integrated training program before starting the implementation of the project and the acquisition of project management skills include (time management and project management, bookkeeping, and marketing skills, and home management). And researchers propose to the lending institutions develop a special program Braadiat projects and provide credit facilities to them on favorable terms. And the stakeholders of the incubators study the needs of entrepreneurs and the training provided to them even benefit from,



الفهرس

b الملخص
b Abstract
1المبحث الاول
1 منهجية الدراسة
11.1 المقدمة:
21.2سؤال الدراسة:
21.3أهداف الدراسة:
21.4أهمية الدراسة:
21.5منهج الدراسة:
21.5.1مصادر جمع البيانات و أدواتها:
21.5.2مجتمع الدراسة:
3المبحث الثاني
3الاطار النظري
3 2.1 رياديات الاعمال:
32.2صفات رياديات الاعمال:
32.3مفهوم المشروعات الصغيرة
42.3.1أنواع المشروعات الصغيرة:
42.3.2 واقع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين:
5 2.4 عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين:
5 2.5 المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
62.6أسباب فشل وتعثر المؤسسات الصغيرة في فلسطين:
6 2.7 الواقع الاقتصادي للنساء معيلات الاسر والخريجات الجامعيات في قطاع غزة:
7الحلول والمقترحات لتنشيط المشاريع الصغيرة:2.8
8المبحث الثالث
8 الدراسة الميدانية
8 أولاً: مواصفات مجتمع الدراسة:
8 تانياً: تحليل بيانات الدراسة ومناقشته
13المبحث الرابع
13 النتائج و التوصيات
14 المراجع



فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجدول
8	جدول رقم (1) مواصفات مجتمع الدراسة
8	جدول (2) التحدي الاسري
9	جدول (3) التحدي الاداري
9	جدول رقم (4) التحديات التسويقية
10	جدول رقم (5) التحدي التمويلي
11	جدول رقم (6) التحدي المحاسبي
11	جدول رقم (7) التحدي التدريبي
12	جدول رقم (8) التحدي القانوني
12	جدول رقم (9) تحدي الحصار



المبحث الاول

منهجية الدراسة

1.1 المقدمة:

من المذهل رؤية فرص جديدة تظهر وسط الأزمات. وقطاع غزة ليس استثناءً. فمع الحصار فإنه يعد آخر مكان يبحث فيه المرء عن فرص اقتصادية للشابات. ورغم تلك القيود المكانية أو ربما بسببها، استفادت نساء القطاع من المشاريع التكنولوجية الجديدة وأصبحن رياتيات في هذا المجال. (www.worldbank.org)

إن لرياديات الأعمال دور كبير في تأسيس العديد من الشركات الناشئة بمعدل متسارع في جميع أنحاء العالم وكذلك الأمر بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد وفرت الفرص الجديدة والخيارات الحديثة العديد من الإمكانيات لتشجيع النساء على التوسع في قطاعات الأعمال في العالم العربي. إن المؤسسات التي تديرها النساء في العالم العربي تزداد يوماً بعد يوم، ومن المتوقع أن يكون لها دور أساسي على اقتصاد المنطقة بحلول العام 2020. وعلى الرغم من الشوط الكبير الذي قطعه النساء في هذا المجال، فإن الطريق لا يزال طويلاً. إن الشركات التي تقودها النساء في الشرق الأوسط لا تزال في خلف المعدل العالمي بنسبة 30 بالمائة وهي تنمو بشمل أبطأ من قريناتها حول العالم. (www.payfort.com)

و يعاني قطاع غزة بمساحته التي لا تتجاوز 350 كم وعدد سكانه 1 و5 مليون نسمة من الفقر حيث بلغت نسبة الفقر (70%) بين العائلات التي تعيش على دخل يصل إلى أقل من دولار في اليوم للشخص الواحد وذلك في شهر مايو/ أيار 2008م مع ملاحظة ان النسبة في بعض الاحصاءات تبلغ 90%. و تعاني المشاريع الصغيرة في قطاع غزة من العديد من المشاكل الداخلية والخارجية لعل أهمها:

- الممارسات الاسرائيلية الممثلة بالحصار الجائر للقطاع وعزله عن العالم الخارجي وتحكمه بالمعابر الخارجية ما له اثر وبشكل كبير على المشاريع الصغيرة في القطاع.
- المشاكل الممثلة بنقص المواد الخام نتيجة للحصار.
- مشاكل التسويق والانتاج.
- مشاكل توفير رأس المال لبداية المشروع او المصاريف التشغيلية لاستمرار عمل المشروع.
- صعوبة الوصول لمصادر التمويل الرسمية الممثلة بالبنوك.

1.2 سؤال الدراسة:

تعتبر المشاريع الريادية ورياديات الاعمال من الامور الحديثة على المجتمع الفلسطيني، ومن طبيعة بيئة الاعمال تميزها بوجود عوامل تشجع او تحد من قدرة هذه المشاريع على الاستمرار والنجاح والنمو، ومن هذه المشاريع العاملة في قطاع غزة فمن الممكن ان تواجه تحديات تقف أمام استمرارها إذا لم تجد مؤسسات داعمة لها، مما سبق كان سؤال الدراسة الرئيسي:
****ما هي التحديات التي تواجه رياديات الاعمال العاملات في قطاع غزة؟ وماهي آليات التغلب عليها؟**

بالإضافة الى الاسئلة الفرعية الآتية:

- هل هناك مؤسسات داخل المجتمع تقدم لهن الدعم في حال تعثر أي مشروع لديهن؟
- كيف يتم تدبير أموال لهذه المشاريع؟
- ما هو دور الأسرة في تقديم دعم او عدم تقديم للريادية؟
- هل يوجد جهة مخولة لنشر ثقافة الريادة لدى السيدات في المجتمع الفلسطيني، لخلق وتشجيع أفكار ريادية قابلة للتطبيق؟

1.3 أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الى التعرف على واقع رياديات الاعمال في قطاع غزة.
- معرفة التحديات المواجهة لرياديات الاعمال.
- وضع آليات لمواجهة التحديات و التعامل معها.
- التوصل لنتائج وتوصيات تفيد الجهات المعنية برياديات الاعمال.
- إثراء معلومات الباحثات في هذا المجال.

1.4 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها موجهة لقطاع حديث على المجتمع الفلسطيني وهو قطاع النساء الرياديات، لذلك تستلزم هذه الدراسة الضوء على من هن الرياديات وصفاتهن، وما مدى توفير هذه المشاريع لفرض عمل لصاحباتهن وللمجتمع الفلسطيني، بالإضافة للوصول الى التحديات المواجهة لهن كقناة نسائية جديدة على المجتمع الفلسطيني، وكيف يتغلبن عليها. أيضاً ستقدم هذه الدراسة آليات واقعية لمواجهة هذه التحديات سيتم إطلاع الرياديات عليها.

1.5 منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب الظاهرة محل الدراسة.

1.5.1 مصادر جمع البيانات و أدواتها:

اعتمدت الباحثات على المصادر الثانوية وذلك بالاطلاع على الكتب والدوريات المعنية بموضوع الدراسة، ومن تم صممت استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وبذلك تكون قد اعتمدت على المصادر الأولية.

1.5.2 مجتمع الدراسة:

اعتمدت الباحثتين في دراستهن على المسح الشامل لمجتمع الدراسة حيث بلغ عدد الرياديات في كافة القطاعات سواء انتاجية او خدمية او الاتنين معا (25) ريادية ممن يملكن مشاريع مستمرة في العمل وتحقق أرباح، وبسبب محدودية حجم المجتمع تم الاعتماد على المسح الشامل في توزيع الاستبيان، وكانت نسبة استرداد 100%.



المبحث الثاني

الإطار النظري

تعتبر رياديات الاعمال و المشاريع الصغيرة من مقومات اقتصاديات كثير من الدول وخاصة الدول النامية، لذلك من الهام تسليط الضوء على من هن الرياديات وصفاتهن، وما هو واقع المشاريع الصغيرة والتحديات التي تقف امامها و ذلك على النحو التالي:

2.1 رياديات الاعمال:

هن نساء لديهن الرغبة و القدرة على اقتحام مجال الاعمال الصغيرة، على شكل مشاريع، ويجب ان يمتلكن مهارات قيادية ليساعدهن ذلك في أنجاح مشاريعهن، و يهدفن إلى أثبات ذواتهن عن طريق أنجاح هذه المشاريع، وخلق فرصة عمل لهن ولغيرهن.

2.2 صفات رياديات الاعمال:

لا تطلق كلمة ريادية على كل من تفتح مشروع صغير لها، فيجب على الريادية ان تمتلك صفات و مهارات خاصة بكونها ريادية وهذه الصفات تتمحور في:

- 1- القدرة على المغامرة و تحمل مخاطر افتتاح المشروع.
- 2- الاطلاع على إدارة المشاريع و امتلاك خلفية علمية عنها.
- 3- الاطلاع على تجارب سابقة لرياديات ناجحات و الاستفادة منها.
- 4-دراسة واقع السوق الفلسطيني قبل البدء بتنفيذ مشروعها، ومعرفة المنافسين.
- 5-امتلاك مهارات إدارة حسابات المشروع و إدارة أصوله.
- 6-الحصول على دورات مهنية في الاتصال والتواصل والعلاقات العامة وفن التفاوض.
- 7-معرفة القوانين التي تمس مشروعها بشكل مباشر.

2.3 مفهوم المشروعات الصغيرة

عندما يطلق لفظ المشروعات الصغيرة كثيرا ما يتبادر إلى الأذهان الصناعات الصغيرة مع أن كلمة المشروعات تتسع للمجالات المختلفة سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية ، وهناك ما يسمى بالمشروعات متناهية الصغر ، وتوجد معايير عدة لتعيين المشروعات الصغيرة منها حجم رأس المال ، وعدد العاملين ، وحجم المبيعات ، وشكل الملكية ، فعلى سبيل المثال معيار عدد العاملين ينظر إلى المشروع الذي يستوعب عددا من العمال بدءا من عامل إلى أربعة عمال على أنه مشروع متناه في الصغر والمشروع الذي يستوعب من خمسة عمال إلى أربعة عشر عاملا على أنه مشروع صغير ، أما المشروع الذي يستوعب من خمسة عشر عاملا إلى تسعة وأربعين عاملا على أنه مشروع متوسط وما زاد على ذلك فهو مشروع كبير

تختلف أنواع المشاريع الصغيرة من دولة إلى دولة أخرى وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به أو وفقا لظروفها الاقتصادية، فالمشاريع التي تعتبر صغيرة في دولة ما ممكن أن تكون مشاريع متوسطة أو كبيرة في دولة أخرى، لذا تقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على أساس حجم النشاط إلى :

- المشاريع الصغيرة جداً (Micro): والتي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من \$5000 ، إضافة إلى الأصول الثابتة.
- المشاريع الصغيرة (Small) : حيث تشغل من 5 - 15 عامل وتستثمر من \$15000، إضافة إلى الأصول الثابتة.
- المشاريع المتوسطة (Medium): والتي تشغل 16- 25 عامل وتستثمر من \$15000 - \$25000 ، عدا الأبنية والعقارات.



- أما وزارة الصناعة الفلسطينية فعرفت المشروعات الصغيرة بأنها جميع المنشآت التي يقل فيها رأس المال عن 30000 دولار ويعمل بها أقل من 5 عمال في إطار المنشآت الصغيرة. و أكثر من 85% من المنشآت الصناعية الفلسطينية يعمل بها أقل من 5 عمال ويقل رأسمالها عن 30000 دولار.

2.3.1 أنواع المشروعات الصغيرة:

وتتدرج أنواع المشروعات الصغيرة في ثلاث أنواع رئيسية:

- الأعمال الأولية والتي تشمل مختلف الأعمال الزراعية.
- الصناعات التحويلية، عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.
- مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها.

2.3.2 واقع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين:

- يبلغ عدد المشاريع الاقتصادية المسجلة رسمياً نحو 80,699 منشأة، تشكل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منها نسبة 99.5% وتوزع على الأنشطة الاقتصادية التالية:
 - المشاريع الزراعية
 - المشاريع الصناعية (صناعات استهلاكية، ونسيجية وحرفية)
 - مشاريع الخدمات: (تجارة الجملة والتجزئة الوكلاء والسماسة والخدمات المالية ووكالات)
- تشكل المشاريع التي توظف أقل من 5 عمال نسبة 90.5% من إجمالي المشاريع العاملة في الاقتصاد الفلسطيني. وهذا الحجم الصغير للمشاريع يعكس في الواقع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة فإن هذه المشاريع تكافح من أجل البقاء وليس من أجل التطور.
- تنتج معظم هذه المشاريع منتجاً واحداً فقط، مما يحد من إمكانية توزيع المخاطر، وهذا يرفع من حساسيتها للتقلبات الاقتصادية.
- يشكل العاملون من غير أجر في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر نسبة 32% من إجمالي العاملين في هذا القطاع.
- تهيم الملكية العائلية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتصل هذه النسبة إلى نحو 67% في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بينما تقل هذه النسبة في المشاريع المتوسطة وتصل إلى 37% فقط. بمعنى آخر تسود هذه المشاريع الملكية القائمة على الشراكة وبنسبة 63%.
- تعتمد 80% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المدخرات الشخصية لإقامة المشروع، وتغطية المصاريف التشغيلية.
- ضعف الترابطات الأمامية والخلفية بين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، حيث أن 70% من هذه المشاريع تبيع منتجاتها مباشرة إلى المستهلك.
- يعمل 22% من المشاريع الصناعية المتوسطة على أساس التعاقد من الباطن مع الشركات الكبرى في مجال إنتاج الملابس والجلود والمواد الغذائية.
- تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة 97% من إجمالي عدد المشاريع الصناعية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، و 99% من إجمالي عدد المشاريع العاملة في القطاع الصناعي ككل.
- توظف المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 82% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي.
- تتركز المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بكثافة في ثلاثة قطاعات رئيسية وهي: الصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية وصناعة الأثاث، وتشكل ما نسبته 60% من مجموع المشاريع العاملة



في القطاع الصناعي، بينما تقل كثيرا المشاريع المتخصصة في إنتاج السلع الوسيطة. (عبد الفتاح والصوراني، 200)

- بينما توصلت دراسة بحثية إلى أن الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة هو اقتصاد قائم على المشاريع الصغيرة جداً والتي بلغت نسبتها 89% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة، بينما بلغت المشاريع الصغيرة والمتوسطة معاً 9.9% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين. لافتاً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة هي مشاريع غالبيتها فردية أي يمتلكها شخص واحد فقط وتشكل ما نسبته 85.4% من إجمالي المشاريع القائمة في قطاع غزة، حيث وتوصلت الدراسة إلى استحوذ المشاريع الصغيرة جداً والتي تشغل من (1-4) عمال على النسبة الأكبر من عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية والتي شكلت ما نسبته 89% من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة، وشكل نسبة العاملين في المشاريع الصغيرة التي تشغل من (5-9) عمال 7.6% من إجمالي عدد العاملين، أما عدد العاملين في المشاريع المتوسطة التي تشغل من (10-19) عامل ما نسبته 2.3% من إجمالي عدد العاملين في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين لتمويل المشاريع الصغيرة 2.79% من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف لكافة القطاعات في قطاع غزة خلال الفترة ما بين (2008-2012) (السميري، 2014)

2.4 عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين :

أ-عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة: إن كانت كفاءة الجهاز الاداري في المشروع جيدة، فإن المشروع سوف يحقق النجاح وتعتمد هذه الكفاءة على العناصر التالية:

- قدرة الادارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في البيئة الداخلية والخارجية.
- قدرة الادارة على إحداث التغيير لصالح المشروع.
- قدرة الإدارة على توفير الموارد المناسبة.
- قدرة الادارة على تخطيط وتنظيم ومراقبة سير العمل.
- قدرة الادارة على التنبؤ بمستقبل السوق المنافسة .

ب-عوامل مساعدة في نجاح المشروع الصغير والمتوسط تتمثل في التالي :

- تحديد الهدف بدقة.
- التخطيط ويشمل التنبؤ بالمستقبل.
- التنظيم وامكانية التعامل مع القوانين وانظمة .

2.5 المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

- أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين ما يلي:
- المشاكل الخارجية عن ادارة المشروع: هناك بعض المشاكل التي يكون مصدرها من خارج المنشأة و تستطيع ادارة السيطرة عليها؛ بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول.
- المشاكل ذات العلاقة القانونية والتشريعية إن غياب البيئة القانونية والتشريعية لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى عدم وضوح الرؤية تجاهها وعدم القدرة على وضع خطط مستقبلية لتنميتها.
- المشاكل ذات العلاقة بالبنية التحتية من انخفاض خدمات البنية التحتية في فلسطين خاصة خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق المعبدة لارتفاع تكاليفها.
- مشاكل ذات العلاقة بالسوق والتسويق تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل من حيث الضعف في الخبرة التسويقية للمنتجين، وتعمق هذه المشكلة في اسواق الخارجية «التصدير».
- مشاكل تتعلق بالإنتاج والانتاجية فلسطين تواجه العديد من المشاكل ، مثل تدني جودة بعض المنتجات الامر الذي أثر على القدرة التنافسية للمنتجات وأضعفها.



- المشاكل المتعلقة بالتمويل تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تدني نسب التمويل المقدم لها سواء كان التمويل بغرض توسيع أنشطتها أو لزيادة أرس مالها. (عبدالكريم، 2009)

2.6 أسباب فشل وتعثر المؤسسات الصغيرة في فلسطين:

- عدم (أو ضعف) إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.
- محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
- زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.
- الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
- الاعتماد على العمالة الكثيفة الغير مؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
- المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحياناً بالأساليب الغير مشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو الغير مطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات.
- صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.
- تواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق اية وفورات اقتصادية.
- ضعف الخطط والرؤية المستقبلية للمالكين، إضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية والتسويق، في ظل نمطية طبيعة وطريقة الإنتاج.
- الارتباط الوثيق بالسوق الداخلية وضعف الصادرات.
- نقص المعلومات عن أسواق مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها المشروعات الصغيرة والإجراءات والقوانين المتبعة لاستيرادها، مما يعرضها لاستغلال ارتفاع الأسعار وانخفاض الجودة، إضافة لنقص المعلومات عن المشروعات المنافسة في السوق المحلي.
- ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.
- الاعتماد على السوق الإسرائيلي في توفير المستلزمات الإنتاجية وحتى قطع الغيار، مما يزيد من التكاليف والوقت.
- تفضيل المستهلك الفلسطيني للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية مرتبطة بقناعاته لفترة زمنية طويلة بالسلع المستوردة.

2.7 الواقع الاقتصادي للنساء معيلات الاسر والخريجات الجامعيات في قطاع غزة:

تشير الإحصاءات الوطنية التي تتعلق بوضعية النساء في سوق العمل، أنهن يعانين جملة من الممارسات التمييزية التي تمارس ضدهن في ذات السوق على أكثر من مستوى، وذلك بفعل الصور النمطية السائدة التي لا زالت تصر على رسم حدود أدوارهن التقليدية في المجال الخاص، وبالتالي تقيدهن من الوصول إلى الفرص المتاحة في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجال، الأمر الذي لا بد سيعمق من تبعيتهن الاقتصادية للرجال في عائلاتهن. ويبدو أن ثمة ضرورة للعمل على أكثر من مستوى من أجل تذليل العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة عادلة للنساء في سوق العمل، وتمركزهن في قطاعات خدماتيه بعينها كامتداد لأدوارهن الإنجابية، وتحرمهن من منافسة الرجال للدخول في وظائف طالما احتكرها الرجال. (دائرة الإحصاء، 2010)

حيث كشفت الإحصائيات الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال مسح القوى العاملة في العام 2015 وجود فجوة في النوع الاجتماعي من حيث نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، حيث بلغت 19.7% للإناث مقابل 71% للذكور، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الفترة العمرية من 15-24 سنة نسبة 10.4% وبلغت النسبة 31.7% في الفترة العمرية من 25-34 سنة بينما بلغت النسبة 26% في



الفترة العمرية من 35-44 سنة، وتوزعت نسبة النساء العاملات على مجالات العمل المختلفة حيث بلغت النسبة 20.9% في مجال الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك، و 9.8% في مجال التعدين والصناعات التحويلية، و 0.7% في مجال البناء والتشييد، و 10.3% في مجال التجارة والمطاعم والفنادق، و 1.3% في مجال النقل والتخزين والاتصالات، بينما بلغت النسبة 57% في مجال الخدمات. وبين مسح القوى العاملة أن نسبة النساء صاحبات الأعمال بلغت 2% فقط من القوى العاملة. كما كشف المسح أن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت 46.2% وبلغت نسبة البطالة بين الإناث في قطاع غزة 56.8% وتركز أعلى معدل للبطالة لدى الإناث في الفئة العمرية بين 15 – 24 سنة بواقع 82% وبلغت نسبة البطالة لدى الإناث مما أنهاوا 13 سنة دراسية فأكثر 89% وهذا يدل على ارتفاع رهيب لنسبة البطالة لدى الخريجات الجامعيات في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة لدى النساء في المحافظة الوسطى 65.2% تليها محافظة غزة بنسبة 57.9%، ثم محافظة رفح بنسبة 54.2%، فمحافظة خانينوس بنسبة 53.5% وأخيراً محافظة شمال قطاع غزة بنسبة 52.3%. (دائرة الإحصاء، 2015) بينما وضع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء في قطاع غزة 29.7% (دائرة الإحصاء، 2015ب)

2.8 الحلول والمقترحات لتنشيط المشاريع الصغيرة:

- ❖ تقديم خدمات تدريب عالية التقنية للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ❖ تسهيل الاتصال وتدعيم الأفكار والمعلومات بين المؤسسات الاقتصادية ذات نفس النشاط وبين المؤسسات ذات العلاقة في الداخل والخارج.
- ❖ مساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة للوصول إلى مصادر التمويل المتوفرة في الأراضي الفلسطينية من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض الأهلية، والحصول على تسهيلات ائتمانية بتكلفة منخفضة.
- ❖ توفير المعلومات حول الفرص الاستثمارية والإجراءات الإدارية المتبعة، ومعلومات عن مصادر الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج المطلوبة (والإجراءات اللازمة لتوفيرها في كل من فلسطين ودول المصدر)، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع والاتفاقيات المبرمة وكيفية الاستفادة منها.
- ❖ نشر ثقافة الريادة في المجتمع الفلسطيني، لخلق وتشجيع أفكار ريادية قابلة للتطبيق.
- ❖ إجراء دراسات وأبحاث عن احتياجات السوق المحلية من الفرص الاستثمارية والخدمات.
- ❖ إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة.
- ❖ توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات الصغيرة.
- ❖ إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة للحد من تبيد الجهود والإمكانات من خلال عدة مؤسسات.
- ❖ مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة في فلسطين.
- ❖ تقديم المشورة الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية العاملة وخاصة المشروعات الصغيرة.
- ❖ التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق بما يحافظ على تطور المشروعات الوطنية.
- ❖ تأسيس نظام ضمان القروض بهدف دعم المشروعات الصغيرة.
- ❖ تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة لتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة وغيرها من الحوافز.
- ❖ تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخ فلسطين وخارجها

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من الاطار النظري قامت الباحثتين بتصميم استبيان اعد خصيصاً لجمع البيانات من الرياديات وبعد ذلك تم تحليل البيانات ومناقشتها كما يلي:

أولاً: مواصفات مجتمع الدراسة:

جدول رقم (1) مواصفات مجتمع الدراسة

العمر	اقل من 30	30-اقل من 40	40-اقل من 50	اكثر من 50	الاجمالي
الاهمية النسبية	36%	52%	4%	8%	100%
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	بكالوريوس	دراسات عليا	*****	100%
الاهمية النسبية	16%	72%	12%	*****	100%
عمر المشروع	اقل من 5 سنوات	5-10 سنوات	اكثر من 10 سنوات	*****	100%
الاهمية النسبية	76%	20%	4%	*****	100%
نوع المشروع	خدمي	انتاجي	خدمي انتاجي	*****	100%
الاهمية النسبية	36%	52%	12%	*****	100%
مكان المشروع	منزل	ايجار	صحة الكترونية	اخرى	100%
الاهمية النسبية	44%	24%	28%	4%	100%

من الجدول السابق يتضح للباحثتين أن غالبية مجتمع الدراسة من فئة الشباب الطموح والقادر على العمل والانجاز، اما بالنسبة للمؤهل العلمي فغالبية من حملة درجة البكالوريوس أي من حملة الدرجة الاولى وهذا يدل على ان رياديات المشاريع من الفئة المثقفة والمتعلمة مما يعكس بشكل ايجابي على المشروع. وعند النظر لعمر المشروع نجد أن غالبية مشاريع ناشئة و في بداية عملها، ولا يوجد مشاريع منذ فترة طويلة حيث جميع المشاريع هي مشاريع ناشئة ، وتعزو الباحثتين ذلك الى الحصار المفروض على قطاع غزة وإغلاق المعبر التجاري مما يعوق دخول المواد الخام للمشاريع الانتاجية. بالنسبة لنوع المشروع فأكثر من نصف مشاريع الرياديات انتاجية لاعتمادها على العمل الحرفي اكثر من الخدمي، ولأن الرياديات يملكن مهارات يدوية أكثر منها خدمية. بالنسبة لمكان إقامة المشروع فغالبية في المنازل وذلك لتوفير إيجار المشروع، ويكون متابع من قبل الاسرة.

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها

جدول (2) التحدي الاسري

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
لعبت اسرتك دور هام في تشجيعك على افتتاح مشروعك.	40%	4%	16%	28%	12%	100%
قدمت لك اسرتك الدعم اللازم للقيام بمشروعك.	36%	12%	16%	24%	12%	100%
تمنحك اسرتك وقتاً للخروج من المنزل لمتابعة امور مشروعك.	36%	20%	-	12%	32%	100%
اسرتك مقتنعة بما تقومين به حيال مشروعك.	32%	16%	4%	20%	28%	100%
احد افراد اسرتك من الذكور هو الذي يدير المشروع.	40%	-	-	16%	44%	100%

تحديات أخرى من وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1-مواجهة العقلية القاتلة للطموح والبيت ترى بما ان المرأة لديها وظيفة وراتب فلماذا المشروع!
- 2- تدبير أمور المسؤوليات الاسرية وخاصة الاطفال تعتبر تحدي أمام استمرار المشروع فالأولية حسب المجتمع الفلسطيني للأسرة وليس للمشروع.
- 3-أيضاً إعطاء وقت للأسرة والواجبات الاجتماعية يعتبر تحدي أسري يقف أمام الرياديات.



لاحظت الباحثين أن الأسرة تلعب دور هام في نجاح المشروع و استمراره وذلك بتقديم الدعم للريادية، حيث أن (40%) من مجتمع الدراسة وافقت وبشدة على أن أسرتها لها دور في التشجيع على افتتاح مشاريعهم، وقد قدمت لهم الدعم اللازم لذلك، ولدى أسر الرياديات قناعة عالية بأهمية مشاريعهم، لكن هناك تحدي هام يواجه الرياديات وهو ان كثير من مشاريعهم تخضع لمتابعة عضو ذكر من الأسرة، وتعزو الباحثين هذا الامر إلى خوف بعض الاسر على الرياديات من الاختلاط بالرجال ، و لكن الريادية المتزوجة واجهت تحديات أسرية تتعلق بمسئوليات المنزل وواجبات الابناء والمسئوليات تجاه المجتمع مما سبب لهم شعور بالإرهاق و فقدان التوازن بين كل هذه الامور والمشروع الذي يحتاج لمتابعة من قبلهم.

جدول (3) التحدي الإداري

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
تواجهك صعوبات في ادارة المشروع	12%	24%	36%	16%	12%	100%
تمتلكين مهارات الاتصال والاقناع والتفاوض في ادارة مشروعك	16%	40%	20%	16%	8%	100%
مسئولياتك تجاه المشروع واضحة لك	32%	16%	16%	20%	16%	100%
تضعين خطة لإدارة المشروع	36%	20%	16%	8%	20%	100%
تعتقدين ان الجانب الإداري هام لضمان نجاح المشروع	52%	8%	4%	4%	32%	100%
تواجهين صعوبة كسيدة في التعامل مع الموردين.	28%	20%	32%	12%	8%	100%
تواجهين صعوبة في التفاوض مع الموردين.	28%	24%	24%	16%	8%	100%

التحديات الإدارية الأخرى حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1-عدم المعرفة بإدارة المشاريع، وحاب التكلفة الاجمالية.
- 2-عدم القدرة على الصرامة في اتخاذ القرار مع العمال.
- 3-صعوبة الحصول على المواد والادوات اللازمة.
- 4-صعوبة التسويق للمنتجات. وامكانية اوصول المنتج للزبائن بحكم العمل المنزلي.
- 5-طبيعة ذهنية الزبائن تجاه السيدات.
- 6-إدارة فريق العمل و المحافظة على العمال الكفاء.
- 7- عدم وجود موظفين يمكن التفويض لهم والثقة بهم.

من الجدول السابق يتبين للباحثين أن التحديات الإدارية التي تواجه الرياديات تظهر عدم معرفتهن جيداً بإدارة المشاريع، و ضعف الجانب التسويقي لهن، مع طبيعة الذهنية في المجتمع الفلسطيني في التعامل مع السيدات كرياديات، مع الموافقة من قبلهن على أهمية امتلاك مهارات ادارية، ووضع خطط للمشاريع، وامتلاك مهارات اتصال وتواصل لإدارة المشروع. تشعر الريادية بالقلق من تسرب موظفيها الكفاء ومن عدم ثقتها في أحدهم لنفوض له صلاحياتها.

جدول رقم 4 التحديات التسويقية

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
هناك صعوبة في تسويق منتجاتك.	8%	12%	44%	28%	8%	100%
اغلاق المعبر التجاري يعتبر تحدي امام تسويق منتجاتك.	44%	8%	8%	20%	20%	100%
يحد المنافسين من قدرتك التسويقية.	20%	20%	20%	12%	32%	100%
تكاليف الاعلانات لمنتجك تكاليف باهظة.	24%	32%	32%	8%	16%	100%
لضمان نجاح المشروع تحتاجين لامتلاك مهارات التسويق.	44%	12%	12%	16%	16%	100%
هناك صعوبة في اوصول المنتجات للزبائن و توزيعها.	4%	44%	44%	24%	8%	100%
اجد صعوبة في تسعر منتجاتي.	28%	20%	20%	24%	12%	100%

التحديات التسويقية الأخرى حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1-تبخيس الزبائن في سعر المشغولات وعدم مراعاة الوقت والتكاليف عند أعدادها.



- 2- عدم امتلاك بعض الرياديات خبرة جيدة في التسويق.
- 3- إغلاق المعابر باستمرار يحد من القدرة على المشاركة في المعارض الدولية لعرض المنتجات.
- 4- تغيرات رغبات المستهلكين من وقت لآخر.
- 5- انخفاض الحصة السوقية باستمرار بسبب ازدياد عدد المنافسين.
- 6- ضعف القوى الشرائية للزبون بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية.
- 7- الوصول للأسواق الخارجية يكلف أقل في العمل من السوق المحلي.
- 8- التقليد للمنتجات وسرقتها الأفكار من قبل العمال وتسويقها لأهدافها الخاصة.
- مما سبق لاحظت الباحثين أن التحديات التسويقية تشكل عقبة أمام الرياديات للتسويق لمشاريعهن، حيث منهن من ليس لديها خبرة في تسويق المنتج أو تسعيره، بالإضافة الى ظروف خارجة عن الإرادة كإغلاق المعابر باستمرار ألقت صعوبة الظروف الاقتصادية للزبائن على انخفاض القدرة الشرائية لهم ومن تم أدى الى ضعف الحصة السوقية، مع ازدياد المنافسة وبشدة يدل على عدم وجود دراسات جدوى لإجراء هذا المشروع من عدمه، و تتعرض الريادية لسرقة افكارها الخاصة بها من قبل عمالها وهذا يؤثر سلباً على عملها واستثماره، ولكن الجميع يتفق على أن التسويق مهارة هامة لإنجاح المشاريع.

جدول رقم (5) التحدي التمويلي

البنء	موافق بشءة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشءة	الاهمية النسبية
من المشاكل التي واجهتك عند التفكير بالمشروع تمويله.	52%	4%	24%	4%	16%	100%
شروط مؤسسات الاقراض في الحصول على مصدر تمويلي معقءة و صعبة.	32%	8%	12%	16%	32%	100%
لدي مصدر تمويل ذاتي اعتمدت عليه عند افتتاح مشروعي.	32%	12%	20%	12%	24%	100%
يوجد مؤسسات نسوية تساعد رياديات الاعمال لتمويل مشاريعهن.	12%	20%	12%	32%	24%	100%
نقص التمويل يمنع المشروع من الاستمرار.	28%	16%	12%	24%	20%	100%

تحديات تمويلية أخرى حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1- عدم توفر رأس مال كاف لاكمال المشروع.
- 2- نقص التمويل لشراء المواد الخام.
- 3- عدم المعرفة في كيفية الوصول لمؤسسات الاقراض واقناعهم بفكرة المشروع.
- 4- الدخل موسمي ولكن النفقات مستمرة.
- 5- التمويل يكون حسب حاضنة المشروع وليس حسب مصلحته.
- يلاحظ مما سبق أن التمويل وتوفير رأس مال للمشروع من أكبر التحديات التي تواجه الرياديات، حيث ان 52% منهن شكل لهن التمويل عقبة ومشكلة، و 32% منهن كان لديهن اعتماد ذاتي على نفسها في التمويل، وغياب مؤسسات نسوية تساعد الرياديات يفاقم هذا التحدي وهذه العقبة، و من الممكن أن يهدد بإغلاق المشروع اذا استمر نقص التمويل.

جدول رقم (6) التحدي المحاسبي

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
لدي خلفية في ادارة حسابات المشروع.	20	16	20	20	24	%100
اعتمد على محاسب خارجي لمسك حسابات مشروع.	28	2	12	20	28	%100
لدى برنامج محاسبي متخصص لإدارة المشاريع.	28	12	8	6	36	%100
لدي موازنة تقديرية للمشروع.	12	16	20	20	32	%100
لديك دفاتر محاسبية خاصة بمشروعك.	20	16	32	8	24	%100

تحديات محاسبية أخرى حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1- عدم المعرفة بكيفية حساب تكاليف المشروع.
 - 2- اختلاف الحسابات حسب اتلاف اسعار السلع وبشكل يومي.
 - 3- عدم الاعتماد على البرامج المحاسبية في العمل.
 - 4- نقص الخلفية المحاسبية يحد من استمرار المشروع.
- يلاحظ من الجدول السابق و التحديات الاخرة ان التحدي المالي و المحاسبي لهم علاقة قوية في بعضهم حيث يشكلان عقبة أمام استمرار مشاريع الرياديات، حيث يتضح أن الرياديات ليس لديهن الخلفية اللازمة في الامور المالية والمحاسبية، وافتقارهن لإدارة مالية المشروع ومسك دفاتره بشكل جيد، مما يؤدي الى وجود خلل مالي ومحاسبي في مسك الدفاتر المحاسبية وحساب التكاليف والارباح، بالإضافة الى ان هناك 32% ليس لديهن موازنة تقديرية للمشروع مما يدل على ان العمل المحاسبي يتم بشكل غير مدروس او دقيق، و 36% من الرياديات ليس لديهن برامج محاسبية لإدارة المشاريع مما يهدد شريان المشروع وهو المال و الحسابات ومن الممكن ان سوء الحسابات يؤدي الى إغلاق المشروع.

جدول رقم (7) التحدي التدريبي

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
يحتاج حصولك على دورة تدريبية لأموال كثيرة	36%	20%	12%	12%	12%	%100
مواد التدريب لا تناسب رياديات الاعمال.	16%	28%	20%	20%	16%	%100
يحتاج التدريب لجهد ووقت ترين ان تستغلبه في ادارة مشروعك.	8%	24%	12%	12%	28%	%100
لا يوجد مدربين اكفاء بخبرة مهنية في ادارة المشاريع.	12%	28%	12%	12%	20%	%100
لا داعي للتدريب لانك تعتقد ان ما سيقدمه التدريب يأتي مع الخبرة.	16%	16%	16%	16%	28%	%100

تحديات تدريبية أخرى حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1- عدم وجود طاقم تدريبي للتدريب على صناعة المنتجات.
 - 2- في بداية المشروع هناك احتياجات تدريبية تختلف عن التعمق في المشروع لا يتم تغطيتها.
 - 3- عدم وجود تدريب قبل بدء المشروع.
 - 4- تكرار مواد التدريب مما يضعف من محتواها.
- من الجدول والتحديات التدريبية يلاحظ أن التدريب يكلف الرياديات أموال كثيرة وهذا بنسبة 36% من مجتمع الدراسة، ويرى 28% من مجتمع الدراسة أن التدريب ضروري في بداية المشروع، و مواد التدريب لا تناسب الرياديات، و يرى البعض منهن أن التدريب لا داعي له لان المهارات تأتي مع الخبرة مع العلم ان وجهة النظر هذه من نظر الباحثين غير صحيحة حيث أن التدريب يكشف للرياديات أمور لا يعلمن عنها ويخفف كثيراً من العقبات التي ممكن أن يواجهن، خاصة و ان التحديات الادارية والتسويقية والمالية والمحاسبية يمكن علاج البعض منها عن طريق دورات تدريبية قبل واثناء عمل المشروع.

جدول رقم (8) التحدي القانوني

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
لا يوجد قانون يشجع على الاستثمار في المشاريع الريادية.	32%	16%	32%	8%	12%	100%
قوانين الضرائب على ارباح مشروعك باهضة.	40%	16%	16%	8%	20%	100%
الحصول على تراخيص يحتاج الى اجراءات قانونية معقدة.	32%	16%	16%	12%	24%	100%
لا يوجد جهة قانونية تدافع عن رياديات الاعمال ضمن معاملاتهن المالية.	44%	8%	20%	16%	12%	100%
قانون الاستثمار لا يشمل مشاريع رياديات الاعمال	28%	8%	32%	16%	16%	100%

تحديات قانونية اخرى من وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1- اذا كانت الريادية موظفة سلطة لا يحق لها الحصول على ترخيص لمشروعها.
 - 2- عدم وجود مستشار قانوني للدفاع عن حقوق الرياديات، وحقهن في الحفاظ على منتجاتهن من السرقة.
 - 3- تكاليف الحصول على ترخيص المشروع باهضة جدا.
- لاحظت الباحثين ان هناك تحديات قانونية تواجه الرياديات فمن الترخيص باهض الثمن، وغياب مستشاري للدفاع عن حقوقهن، او معاملاتهن المالية، وارتفاع الضرائب التي تفرضها الحكومة، وغياب التشجيع على المشاريع الريادية ضمن بنود قانون الاستثمار بالرغم من أهمية هذه المشاريع في خلق فرص عمل، كل هذه عبارة عن عقبات تقف في طريق استمرار المشروع، خاصة أن هذه المشاريع لا تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الضخمة المقامة في قطاع غزة، لذلك لا تجد الريادية أي تشجيع من قبل القانون على افتتاح هكذا مشاريع، وتعزو الباحثين سبب ذلك الى حداثة هذه المشاريع وعدم وجودها في فترة سن قانون الاستثمار لذلك لم ترد فيها، ولا ضمن قانون الضرائب لحدثة وجودها وقصر عمرها.

جدول رقم (9) تحدي الحصار

البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الاهمية النسبية
يحد الحصار من فرص نجاح مشاريع الرياديات.	40%	20%	12%	8%	20%	100%
يمنع الحصار اصحاب المشاريع من استيراد المواد الخام متى ما ارادوا.	32%	20%	12%	8%	28%	100%
انقطاع التيار الكهربائي باستمرار يفاقم التالف في المشروع.	100%	0%	0%	0%	0%	100%
يحد الحصار من تسويق المنتجات دولياً.	44%	4%	8%	16%	28%	100%
المصادر البديلة للكهرباء تحمل المشروع عبء مالي اضافي.	52%	8%	4%	4%	32%	100%
مشكلة الكهرباء تضاعف وقت وجهد ادارة المشروع.	52%	4%	4%	4%	36%	100%

تحديات بسبب الحصار من وجهة نظر مجتمع الدراسة:

- 1- الحصار يسبب تدهور الوضع الاقتصادي وهذا يحد من قدرة المشاريع على البقاء.
 - 2- اغلاق المعابر التجارية مما يحد من توفر غاز الطهي للمشاريع الانتاجية التي تعتمد على تقديم مواد غذائية في عملها.
- تبين للباحثين أن الحصار قد القي بظلاله على المشاريع الريادية وشكل تحديد قوي لهن ولمشاريعهن، حيث اجمع الرياديات ان انقطاع التيار الكهربائي يتسبب بتفاقم التالف في مشاريعهن وخاصة الغذائية منها، و مصادر الكهرباء البديلة تحمل المشاريع أعباء مالية اضافية ، و بسبب أزمة الكهرباء التي امتدت لأكثر من 10 سنوات تحتاج المشاريع الى وقت وجهد مضاعف لإنجازها، بالإضافة الى أن الحصار يقف عائق امام تسويق المنتجات دوليا وذلك بنسبة موافقة 44% وبشدة على هذا التحدي الخارج عن سيطرة المجتمع الفلسطيني، او حتى استيراد المواد الخام والغاز لاستمرار عمل المشاريع.

المبحث الرابع

النتائج و التوصيات

بعد انتهاء الباحثين من الدراسة الثانوية والاطلاع على ادبيات الدراسة ، ومن تم الانتهاء من تحليل الاستبيان وتفسير النتائج توصلت الدراسة الى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

- 1- اتضح للباحثين أن اعمار المشاريع الريادية قصير جداً وهو لا يزيد عن خمس سنوات فقط، مما يعني أن الرياديات امر جديد على المجتمع الفلسطيني.
- 2- تبين أن غالبية المشاريع الريادية هي مشاريع انتاجية لملائمتها لمهارات الرياديات.
- 3- ينقص الرياديات الكثير من الدورات التدريبية في مجال الادارة و المالية ، و يحتجن إلى برامج تأهيلية ليستطعن إدارة مشاريعهن بشكل جيد.
- 4- قانون الاستثمار الفلسطيني لا يقدم أي تشجيع للرياديات.
- 5- إغلاق المعابر تحدي قوي أمام تسويق المنتجات او الحصول على مواد خام وغاز لادارة بعض المشاريع.
- 6- شكلت الكهرباء تحدي واضح وصريح امام رياديات الاعمال
- 7- هناك جهل واضح في إدارة حسابات المشروع مما يعرضه لخطر الافلاس.
- 8- الدورات التدريبية التي تحصل عليها الريادية مكلفة لها ولا تحقق اهدافها.
- 9- المنافسة شديدة مما يترتب عليها انخفاض الحصة السوقية لكل مشروع.

ثانياً: التوصيات

- 1- تنصح الباحثين الرياديات بضرورة الحصول على برنامج تدريبي متكامل قبل البدء بتنفيذ المشروع و اكتساب مهارات إدارة المشروع (إدارة الوقت و إدارة المشاريع، ومسك الدفاتر ، ومهارات التسويق، و إدارة المنزل).
- 2-تقترح الباحثات على مؤسسات الاقراض وضع برنامج خاص برياديات المشاريع وان يقدم تسهيلات ائتمانية لهن بشروط ميسرة.
- 3- على الجهات المعنية من الحاضنات دراسة احتياجات الرياديات التدريبية وتقديمها لهن تى يستفدن منها.
- 4- إيجاد جهة مجتمع تمنح التراخيص بحيث يتم إعداد دراسة لمعرفة أي المشاريع يواجه منافسة شديدة لمنع افتتاح مشاريع أخرى تزيد من المنافسة.
- 5- ضرورة أن يتم تقليل الضرائب ورسوم الترخيص على هذه المشاريع وخاصة انها ما زالت ناشئة.
- 6- من الممكن للشركات الضخمة في الوطن أن تكون مسئوليتها المجتمعية تركز على دعم الرياديات واحتضان مشاريعهن مالياً.
- 7- ان تقوم المؤسسات الداعمة للمرأة بنشر الوعي لدى الاسر في المجتمع الفلسطيني بأهمية هذه المشاريع كفرصة عمل للريادية و أسررتها و كنوع من تحقيق الذات .
- 8- التنسيق بين مؤسسات المجتمع من حكومة و مؤسسات أهلية ودولية ومالية لمساندة المشاريع الريادية.

المراجع

- عبدالفتاح نصرالله و غازي الصوراني: "المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، 2005
- نور الدين محي الدين السميري: " دور القطاع المصرفي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر بغزة، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "المرأة والعمل"، 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "قاعدة بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينية"، 2015.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "تقرير حول حالة النساء بمناسبة يوم المرأة العالمي"، 2015..
- نصر عبد الكريم، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، معهد ابحاث والسياسات الاقتصادية «ماس»، 2009.
- (www.worldbank.org) -
- www.payfort.com -
- موقع الاستبانة الالكترونية التي وزعت على مجتمع الدراسة من قبل الباحثات
- https://docs.google.com/forms/d/19rFiQupbGhHyTdt4AdiN6t03BOODNXeSRo_Gi3gxo3M/edit

